مقابلة

البروفيسور فرانسوا بيرغا:

"شعوب الشرق الأوسط تقترب من أهدافها الديمقراطية مع مرور كل عام"

عبد النور تومي

خبير دراسات شمال إفريقيا في **أورسام**

> الحقيقة، إن الغالبية العظمى من المسلمين الذين يعيشون في فرنسا لا يُعرّضون قواعد العلمانية ولا قواعد الجمهورية "للعيش معا" للخطر

د. عبد النور تومي خبير دراسات شمال إفريقيا في مركز أورسام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالبر و فيسور فرانسوا بيرغا، الأكاديمي الفرنسي في المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية في باريس التابع لمعهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي في فرنسا. وقد دار بينهما حديث تضمن محاور عديدة، وكما يأتي:

عبد النور تومي: لقد أصدرت الحكومة الفرنسية مؤخرا مشروع قانون يسمى بـ"الانفصال الإسلامي " تم إعادة تغيير صياغته إلى مشروع قانون حول "قيم الجمهورية". ما رأيكم بروفيسور فرانسوا بيرغا فيما يخص مسألة العلمانية في فرنسا؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: سوف أصدقكم القول إن هذا القانون لا علاقة له بمسألة العلمانية المعقدة. الحقيقة، إن الغالبية العظمى من المسلمين الذين يعيشون في فرنسا لا يُعرّضون قواعد العلمانية للخطر، ولا قواعد الجمهورية "للعيش معا" أيضا للخطر. وعلى غرار الأحداث الإرهابية المتكررة، وكذا أمثلة حول الممارسات الاجتماعية (الزواج القسري، والتسرب المدرسي، أو رفض التنوع المدرسي، وتعدد الزوجات) التي تلوح بها وزيرة المواطنة المنتدبة لدى وزير الداخلية مارلين شيابا لرسم معالم السكان "الانفصاليين"، هي من عمل شريحة هامشية للغاية من السكان المسلمين في فرنسا.

بالتالي فإن الغرض من هذا القانون هو تملق الناخبين اليمينيين واليمينيين المتطرفين الذين يحتاجهم الرئيس ماكرون، لأن سياساته الليبرالية جداً أدت إلى عزله عن ناخبيه اليساريين وإلى حاجته إلى التعبئة على وجه السرعة لإعادة انتخابه في عام 2022. ويمكن مقارنة هدف هذا القانون بهدف مقابلة أجراها الرئيس ماكرون مؤخراً مع صحيفة L'Express الأسبوعية، حيث تحدث الرئيس ماكرون بشكل كبير عن الحاجة إلى إعادة تأهيل العديد من الشخصيات اليمينية المتطرفة، بما في ذلك موراس والمارشال بيتان. ومرة أخرى، إنها مسألة تشكيل صورة شخصية قد تحرم منافستها مارين لوبين من احتكارها لجذب الأصوات اليمينية.

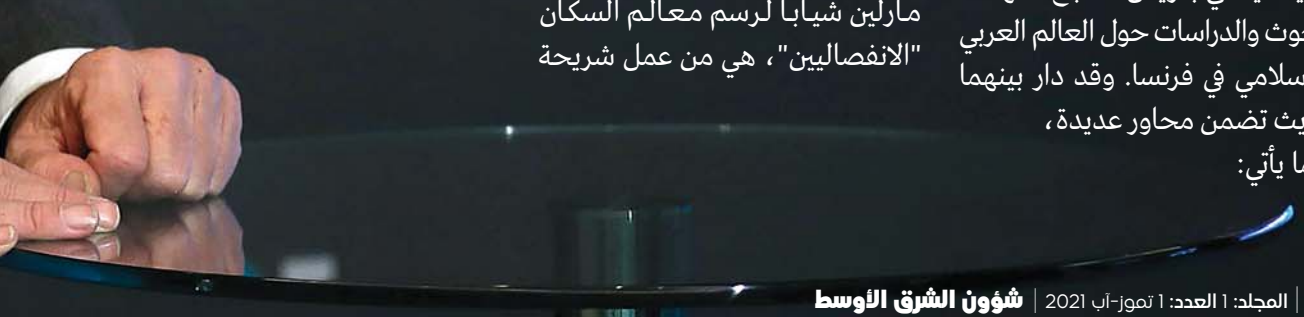

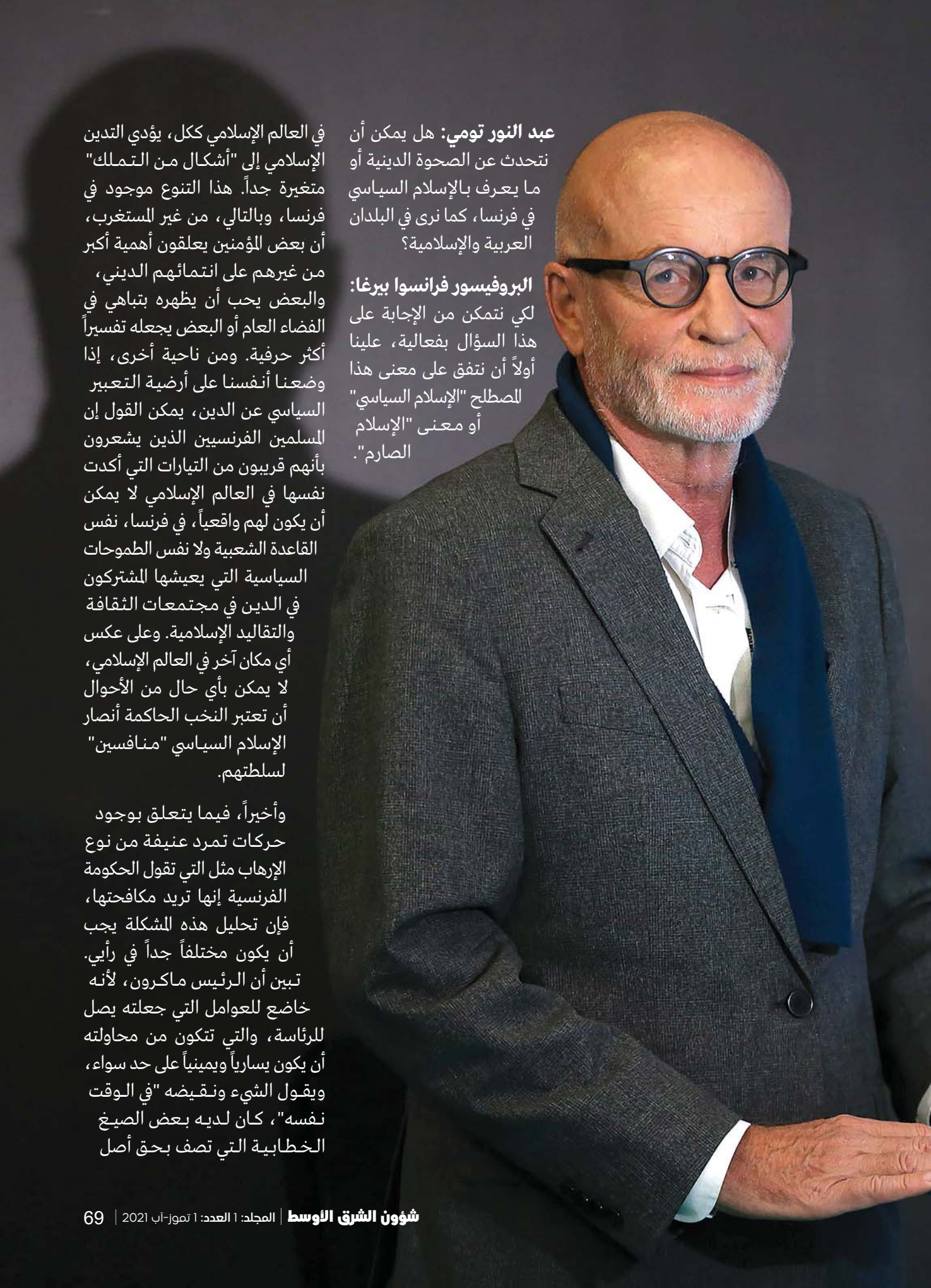

عبد النور تومي: هل يمكن أن نتحدث عن الصحوة الدينية أو ما يعرف بالإسلام السياسي في فرنسا، كما نرى في البلدان العربية والإسلامية؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: لكي نتمكن من الإجابة على هذا السؤال بفعالية، علينا أولاً أن نتفق على معنى هذا المصطلح "الإسلام السياسي" أو معنى "الإسلام الصارم".

في العالم الإسلامي ككل، يؤدي التدين الإسلامي إلى "أشكال من التملك" متغيرة جداً. هذا التنوع موجود في فرنسا، وبالتالي، من غير المستغرب، أن بعض المؤمنين يعلقون أهمية أكبر من غيرهم على انتمائهم الديني، والبعض يحب أن يظهره بتباهي في الفضاء العام أو البعض يجعله تفسيراً أكثر حرفية. ومن ناحية أخرى، إذا وضعنا أنفسنا على أرضية التعبير السياسي عن الدين، يمكن القول إن المسلمين الفرنسيين الذين يشعرون بأنهم قريبون من التيارات التي أكدت نفسها في العالم الإسلامي لا يمكن أن يكون لهم واقعياً، في فرنسا، نفس القاعدة الشعبية ولا نفس الطموحات السياسية التي يعيشها المشتركون في الدين في مجتمعات الثقافة والتقاليد الإسلامية. وعلى عكس أي مكان آخر في العالم الإسلامي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعتبر النخب الحاكمة أنصار الإسلام السياسي "منافسين" لسلطتهم.

وأخيراً، فيما يتعلق بوجود حركات تمرد عنيفة من نوع الإرهاب مثل التي تقول الحكومة الفرنسية إنها تريد مكافحتها، فإن تحليل هذه المشكلة يجب أن يكون مختلفاً جداً في رأيي. تبين أن الرئيس ماكرون، لأنه خاضع للعوامل التي جعلته يصل للرئاسة، والتي تتكون من محاولته أن يكون يسارياً ويمينياً على حد سواء، ويقول الشيء ونقيضه "في الوقت نفسه"، كان لديه بعض الصيغ الخطابية التي تصف بحق أصل

التضييق الذي يتعرض له جزء من المجتمع الفرنسي، حيث تجلت حركات التمرد العنيفة القليلة لدينا، وخاصة في خطابه في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي ورد فيه عبارات لماكرون مثل: "إننا نبني نزعتنا الانفصالية"، "إنه من أحياءنا، هو الغيتو الذي سمحت جمهوريتنا بالقيام به"، "لقد بنينا مركزاً من البؤس والصعوبات في داخل فرنسا"، "وهكذا أنشأنا أحياءاً لم يفي لها وعد الجمهورية".

ولسوء الحظ، ليس هذا الجانب من خطابه هو الذي نفذه الرئيس ماكرون، بل الثاني، وهو الجانب الذي يلوم "الإسلام" الذي يقول إنه "هناك أزمة في جميع أنحاء العالم". إن الآلة الحقيقية لصنع الإرهاب، في رأيي، تكمن في الاختلالات العميقة للمؤسسات الجمهورية، وبالتأكيد ليس هذا الوجه أو ذاك من الدين الإسلامي. ولتوضيح هذا الواقع، أود أن أقتبس من تحذير وجهه الشاعر الكاريبي إيمي سيزار Aimé Césaire إلى سلطات هذه الجمهورية التي رفضت منحه جميع حقوقه: "إذا لم تسمحوا لي بأن أصبح مواطنا كاملا، فهناك خطر أن أسعى إلى أن أصبح مواطنا منفصلا تماما"

عبد النور تومي: كيف ترون سياسة الريس ماكرون في الشرق الأوسط بشكل عام، وسياساته في سوريا وليبيا بشكل خاص؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: الرئيس ماكرون انحاز بوضوح إلى "الثورة العربية المضادة". إلى جانب السعوديين والإماراتيين و"أبطالهم" السيسي وحفتر. وقد فعل ذلك لفئتين من الأسباب: الأول هو عميل مبتذل، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المملكة العربية السعودية والإمارات هم عملاء جيدون جداً للصناعات الفرنسية. ولكن الثانية هي الانتخابية في طبيعتها. كان ماكرون على علاقة جيدة مع معسكر حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، نظراً لمشاركة فرنسا العسكرية إلى جانبها. ولذلك، كان يمكن أن يأمل في إقامة علاقات تجارية مثيرة للاهتمام بدعم من المجتمع الدولي. لكنه اختار الانخراط منذ البداية (دون أن يقول ذلك) إلى جانب معسكر حفتر الإماراتي لسبب آخر، لأن هذا المعسكر مستمر في سجل "مكافحة الإسلام السياسي" وأن هذا الخطاب هو بالضبط الخطاب الذي يحتاجه ماكرون في الساحة الداخلية الفرنسية لإعادة انتخابه.

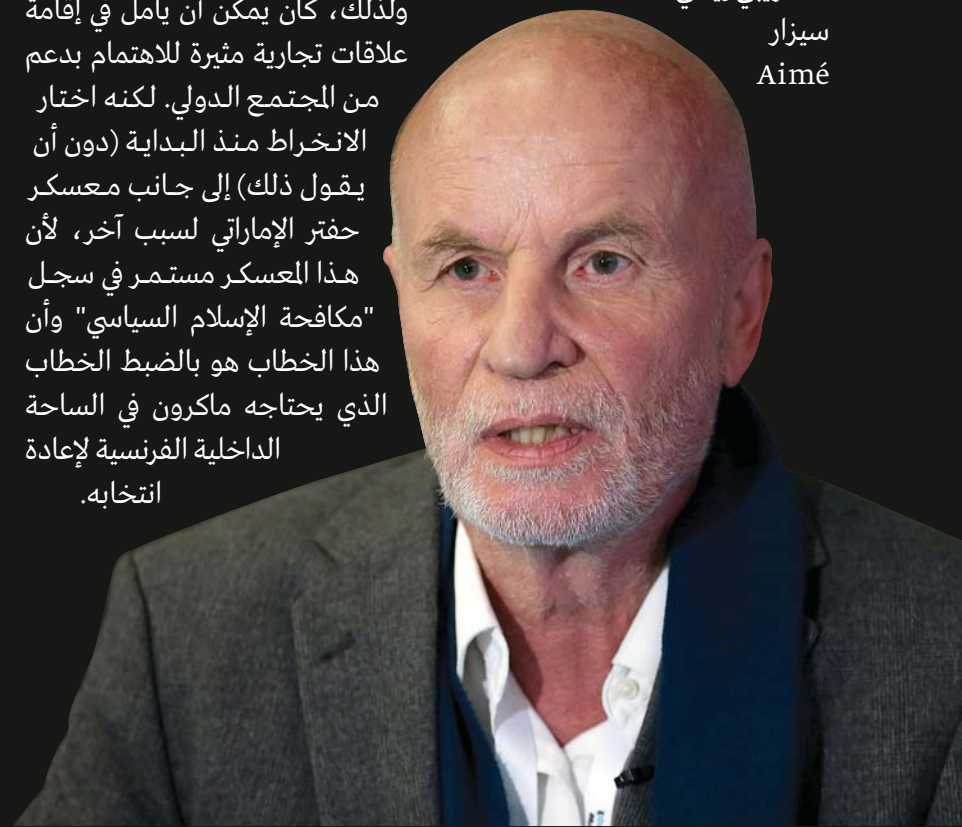

عبد النور تومي: كيف ترون اليوم الموجة الثانية من الانتفاضات العربية عشية الذكرى العاشرة للربيع العربي؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: إن الطريق نحو التوصل إلى تفاهم للشعوب العربية مع مؤسساتهم السياسية هو طريق طويل، ولكن ليس لدي أدنى شك في أن هذا الهدف الأساسي يستمر عاما بعد عام، في الاقتراب وليس العكس. لذلك ما زلت متفائلا جدا، مهما طالت وتعقدت الحالة الراهنة. أما المجتمعات "الشمالية" الغربية فأنا قلق، لأن علامات تدهور الديمقراطية، من الولايات المتحدة التابعة لترامب إلى فرنسا لماكرون، عديدة ومتقاربة.

عبد النور تومي: ما رأيك في عملية "تطبيع" بعض الدول العربية مع إسرائيل؟ وقد ربط العديد من المحللين هذا "التطبيع" بإجهاض الثورات العربية من قبل القوى المناهضة للتغيير في المنطقة.

البروفيسور فرانسوا بيرغا: على الساحة الدولية، يمكن أن يكون للتفاوض والتوافق الواقعيين بين وجهتي النظر المتعارضتين مزايا بالتأكيد إذا استحقا اسميهما، وبالتالي إذا جمعا المواقف حقاً في وقت لا يمكن التوفيق بينه وبين مختلف المحاورين. ولكن لم تكن هناك مصالحة حقيقية في هذه الحالة المتعلقة بتطبيع العديد من الدول العربية مع إسرائيل، الأمر الذي كان يمكن أن يفيد وضع الفلسطينيين. وبالنظر إلى الغياب التام للتنازلات من الجانب الإسرائيلي، يمكن القول إنه لم يكن هناك في الواقع سوى توافق تام من جانب واحد مع

قانون أقوى تلازم بين الولايات المتحدة والإسرائيليين.

ولذلك فإن هذه الاتفاقات لا تُرسي الأسس لأي سلام دائم. وهي تؤجل إنشاءها، وهي، عموماً، تقلل من إمكانية إنشائها بدرجة كبيرة. قد تبدو عملية التطبيع الآن انتصاراً للمعسكر الصهيوني، لكنني لا أعتقد أن هذا هو الحال. وهو انتصار قصير الأجل جدا، وبالتالي انتصارا "مضللا". إن الأنظمة التي تنتظر موافقة ترامب والحكومة الأمريكية على أن تكون من ضمن المطبعين مع إسرائيل جميعها لديها شيء مشترك: أن تكون لها قاعدة ديمقراطية هشة للغاية وأن ترضخ لضغوط اقتصادية قوية بشكل خاص (في حالة السودان) أو ضغوط دبلوماسية (في حالة المغرب). يُظهر التاريخ المعاصر أن جميع الجهات العربية والإسلامية التي اعتقدت، في العراق أو في أي مكان آخر، أن عليها تقديم تنازلات كبيرة وغير طبيعية للغرب، كان عليها أن تدفع الثمن في مرحلة ما.

عبد النور تومي: تشعر فرنسا بالقلق إزاء صعود تركيا في المنطقة؟ هل يمكن تفسير التوترات الحالية بين البلدين باستخدام تاريخ العلاقات بين باريس وأنقرة؟

البروفيسور فرانسوا بيرغا: كانت هذه التوترات موجودة دائماً، في الواقع ظهرت تركيا، مهما كان اللون السياسي لنخبها الحاكمة، نظراً لماضيها العثماني كمنافس أو حتى كمنافس رئيسي لفرنسا التي كانت سابقاً "إمبراطورية" في شرق البحر الأبيض المتوسط. هذه العلاقات التي لم تكن جيدة حقاً، حتى في عهد الرئيس جيسكار ديستان والجنرالات الأتراك - الذين يُطلق عليهم "العلمانيون" - ثم أصبحت العلاقة بين البلدين متوترة بشكل واضح مع وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة في تركيا.

بالنسبة لفرنسا ترى أن انتصار حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي جاء نتيجة لترسيخ الديمقراطية في هذا البلد، يعد أقل تأثيراً في المنظور الفرنسي من احتمالية انتصار أي من تيارات "الإسلام السياسي" الأخرى التي ترفضها فرنسا بشكل مهووس خلال انتفاضات "الربيع العربي". ربما أدت إدارة الأزمة السورية إلى تقريب الدبلوماسيين الأتراك والفرنسيين بشكل عابر. إن بعض الأدوار المشبوهة التي قامت بها فرنسا خلال محاولة الانقلاب في آب/أغسطس 2016 أدى إلى زيادة الفجوة بين البلدين، ثم أدى اختيار فرنسا تسليح الفصائل الكردية المناهضة للدولة التركية إلى أزمة ثقة عميقة بينهما. ■